

LCPS

المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center
for Policy Studies

تأثير الأزمات المتعاقبة على رواد الأعمال بحكم الضرورة في المناطق الريفية في لبنان - حيداب

لينا س. مدّاح

تقرير

كانون 1 2021

تأسس المركز اللبناني للدراسات
(LCPS) في العام 1989، وهو
مؤسسة فكرية مستقلة وغير حزبية
تتخذ من بيروت مقراً لها وتمثّل
مهمتها في إنتاج ومناصرة السياسات
التي تعمل على تحسين الحوكمة
الرشيدة في مجالات النفط والغاز
والتنمية الاقتصادية والمالية العامة
واللامركزية.

هذا المشروع مدعوم بمنحة من
مركز المشروعات الدولية الخاصة
في واشنطن العاصمة.

حقوق النشر © 2021
المركز اللبناني للدراسات
تصميم بولي بود
تنفيذ دوللي هاروني.

برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 55-215، شارع ليون،
رأس بيروت، لبنان
رقم الهاتف: +961 1 79 93 01
رقم الفاكس: +961 1 79 93 02
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org

تأثير الأزمات المتعاقبة على رواد الأعمال بحكم الضرورة في المناطق الريفية في لبنان - حيداب

لينا س. مدّاح

لينا س. مدّاح هي باحثة اقتصادية في المركز اللبناني للدراسات. وتشمل مجالات عملها التنمية الاقتصادية والاقتصاد الإقليمي والمواقع الصناعية وديناميكيات المؤسسات والصناعات الثقافية والإبداعية. في رصيد مدّاح شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة روفيرا إي فيرجيلي في إسبانيا. أتمت، قبل انضمامها إلى المركز اللبناني للدراسات، دورة تدريبية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في البندقية، إيطاليا. شغلت منصب باحثة زائرة في مختبر الاقتصادات الإقليمية التطبيقية في جامعة إلينوي إربانا-شامبين (UIUC) في الولايات المتحدة الأمريكية، وباحثة اقتصادية في قسم الاقتصاد في جامعة روفيرا إي فيرجيلي (URV) في إسبانيا. حصلت مدّاح على منحةٍ من برنامج 'مارتي وفرانكيس كوفند' للمنح الدراسية (2017 - 2020)، وهو مشروعٌ ممّولٌ من المفوضية الأوروبية. وشاركت في العديد من المنصات الاقتصادية الوطنية والدولية التي تناولت العلوم الإقليمية والصناعات الثقافية والإبداعية والتنمية المحلية والجغرافيا الاقتصادية.

تركت الأزمات المتعاقبة التي عصفت ببلدان على مدى السنوات القليلة الماضية، بدءًا من الانهيار المالي وجائحة كوفيد-19، وصولًا إلى انفجار مرفأ بيروت، المؤسسات الصغيرة ورؤاد الأعمال بحكم الضرورة (Necessity Driven Businesses) يكافحون من أجل الصمود، وذلك في ظلّ نقص المساعدة الحكومية أو انعدامها. وقد برز العديد من رؤاد الأعمال بحكم الضرورة في الأساس بهدف التعامل مع الظروف الاقتصادية الصعبة. ولكن، في ظلّ الأزمات المتتالية، تكافح هذه المؤسسات من أجل الصمود. يشكّل هذا التقرير جزءًا من مشروع أكبر يستكشف التحديات التي يواجهها رؤاد الأعمال بحكم الضرورة في مناطق لبنان الريفية، ويقدم للهيئات الحكومية المحلية خيارات سياسية تدعم أنشطتهم. ولغرض إجراء الدراسة، تم اختيار ثلاثة مناطق من ثلاث محافظات مختلفة لإجراء تحليلٍ مقارن: وهي راشيا في البقاع، وفنيدق في عكار، وقطين وحيداب في جنوب لبنان. واستندت عملية الاختيار إلى الأسس الاقتصادية والتنوع الجغرافي وخصائص المناطق الريفية. ومن أجل تحديد التحديات التي يواجهها رؤاد الأعمال بحكم الضرورة في مواصلة العمل وتحقيق الاستدامة في ظلّ الأزمة الحالية، تم اعتماد منهجية بحثٍ نوعية لجمع البيانات وطريقتين لجمعها: (1) مقابلات فردية مباشرة مع صانعي القرار المحليين في كل منطقة، و(2) مناقشات مجموعات العمل مع رؤاد الأعمال بحكم الضرورة من القطاعات الفرعية المختارة في المناطق الثلاثة. هذا وقد تمّ اختيار نحو سبعة رواد أعمال من القطاعات الفرعية المحددة لكل مجموعة عمل. ويعدّ هذا التقرير الثالث ضمن سلسلةٍ مخطّط لها من التقارير حول المناطق الريفية في لبنان مع التركيز على عدد من المناطق في قضاء جزين، من ضمنها كل من حيداب (600-700 نسمة)، وقيتولي (4000-4500 نسمة)، وسنيّا، وريمات وصيدون، المشار إليها جميعها فيما بعد بـ'حيداب'. ويختم التقرير بتوصياتٍ سياسية لتجنّب الثغرات المعهودة للسياسات، والتي غالبًا ما تتجاهل دور البلديات في التنمية الاقتصادية المحلية. كما ويسلّط التقرير الضوء على الحاجة إلى سياسة ريادية ريفية أكثر شمولية في لبنان من خلال: (1) تمكين رؤاد الأعمال بحكم الضرورة محليًا، (2) تعزيز النمو الاقتصادي لا سيما في القطاع الزراعي، (3) تعزيز الشبكات الإقليمية، (4) إشراك الشباب، و(5) تمكين المرأة.

مقدمة

تسببت الأزمات التي واجهها اللبنانيون، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بخسائر فادحة لرواد الأعمال بحكم الضرورة في الاقتصادات المحلية في المناطق الريفية. يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على مجموعة من التحديات التي تواجه رواد الأعمال بحكم الضرورة، والتي فاقمت من ضعف هذه المؤسسات التجارية الهشة أساسًا، ما يبرز الحاجة إلى تقديم المساعدة للتغلب على هذه الظروف الحرجة. ونظرًا لتأخر جميع أشكال الإغاثة من الحكومة الوطنية، لا بدّ من البحث عن حلول محلية لدعم المؤسسات التجارية الصغيرة التي من شأنها أن تؤدّي دورًا في صمود رواد الأعمال والانتعاش الاقتصادي .

يسعى هذا التقرير إلى تحقيق هدفٍ ثلاثي الأبعاد: (1) استكشاف التحديات التي تواجه رواد الأعمال بحكم الضرورة في حيداب، (2) تقييم آثار جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية والمالية وانفجار مرفأ بيروت على رواد الأعمال بحكم الضرورة في حيداب، فضلًا عن الاستجابات الحكومية على مستوى السياسات، و(3) تقديم توصيات بشأن السياسات المصمّمة خصيصًا لكل قطاعٍ اقتصادي. وتكتسب هذه الدراسة أهميةً قصوى بالنسبة لرواد الأعمال بحكم الضرورة والباحثين وصانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية (الدولية والمحلية) وأصحاب المصلحة الآخرين.

بدأ العمل الميداني في حيداب في 9 حزيران/يونيو 2021، حيث أُجريت خمس مقابلاتٍ معمّقة مع أفراد بارزين (من مسؤولين وقادة محليين وناشطين)، تلتها أربع مناقشات لمجموعات العمل في يومي 20 و21 من الشهر نفسه، شملت مشاركين من النساء والرجال الذين أتمّوا سنّ الثمانية عشر. يمكن تعريف رواد الأعمال بحكم الضرورة على أنهم أفراد أنشأوا مؤسسة تجارية بسبب انعدام خيارات عمل أفضل، وليس لأنهم اعتبروا إطلاق المؤسسة الناشئة بمثابة فرصة. لذا، فقد دفعهم غياب جميع الخيارات الأخرى، أو توفّر خيارات لا تلبّي طموحهم، إلى الانخراط في ريادة الأعمال. تشمل هذه الدراسة فئتين من رواد الأعمال بحكم الضرورة: المجموعة الأولى هي من رواد الأعمال بحكم الضرورة القدامى الذين بدأوا أعمالهم قبل اندلاع الأزمّتَيْن المالية والاقتصادية - ويتمتع الكثير منهم بمستوى تعليمي منخفض وبالتالي لم يتوفّر لهم سوى القليل من فرص العمل. أما المجموعة الثانية، فهي من رواد الأعمال الحديثين الذين أنشأوا مؤسساتهم استجابة للأزمات المالية والاقتصادية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إما إلى فقدان وظائفهم، أو الإفلاس (فقدان مدخراتهم)، أو عدم كفاية ترتيبات التقاعد المتّاحة لهم. وغطّت الدراسة رواد أعمال بحكم الضرورة في القطاعات الآتية: (1) القطاع الزراعي: تربية النحل ومزارع الحيوانات وتربية المواشي والدواجن، (2) تصنيع الأغذية: المؤن المنزلية والتقطير، و(3) الفنون والصناعات الحرفية: صناعة الصابون.

أبرز النتائج: التحليل القطاعي

برز عدد متزايد من رواد الأعمال بحكم الضرورة في حيداب بسبب الصعوبات والتحديات التي يواجهها السكان. يهدف هذا التقرير بشكل أساسي إلى تقييم الآثار قصيرة الأمد للالتزامات المتعاقبة التي يواجهها رواد الأعمال بحكم الضرورة في حيداب. وبشكل عام، تعدّ تأثيرات الالتزامات متشابهة نسبياً، بصرف النظر عن القطاع الذي يعملون فيه، أو طبيعة أعمالهم ودورة حياتها.

قطاع الزراعة

كشفت نتائج الدراسة عن الكثير من الخصائص المميّزة التي يجب تسليط الضوء عليها في ما يتعلّق برواد الأعمال بحكم الضرورة الذين انتقلوا للعمل في القطاع الزراعي في حيداب. وتجدد الإشارة إلى أنه، وعلى الرغم من جميع التحديات التي تواجه حيداب، تتوفر فرص كثيرة في القطاع الزراعي. أمّا بالنسبة إلى نوع الزراعة التي يلجأ إليها الناس في المنطقة، فلقد عبّر المشاركون عن اهتمامهم بالزراعة العضوية والزراعة المائية.

التحديات والصعوبات: عبّر رواد الأعمال بحكم الضرورة الذين أُجريت معهم مقابلات عن عدد من التحديات، من ضمنها مرض 'غابة الصنوبر'، والتعامل مع أصحاب المصلحة، وسرقة المحاصيل، والمحسوبية وسوء الإدارة على المستوى الرسمي، وارتفاع كلفة الإنتاج. ■ مرض غابة الصنوبر.

'عندما فتكت هذه الحشرة بأشجار الصنوبر، تضررت 14 قرية بشدة، إذ كانت تعتاش من زراعة الصنوبر. ينبغي أن تشكّل معالجة هذه الغابة أولوية، ولكن لا أحد مهتمّ بذلك.'
—مزارع من حيداب

- تزايد سرقة المحاصيل.
- تزايد التحديات في التعامل مع أصحاب المصلحة: تراجعت المصداقية والثقة بين الموردين والعمال والعملاء إلى حدّ كبير.
- المحسوبية وسوء الإدارة على المستوى الرسمي: لا يتلقّى المزارعون من الحكومة والوزارات المعنيّة أيّ دعم، أو أنهم يتلقّون القليل منه فقط.
- ارتفاع كلفة المبيدات والأسمدة والبذور والوقود.
- البنية التحتية غير الملائمة.
- عدم القدرة على الوصول إلى الموارد المالية (الائتمان والتأمين).
- ارتفاع كلفة المعاملات وانخفاض الإنتاجية، ما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات.

التعامل مع التحديات: اتخذ المزارعون في حيداب تدابير مختلفة في

محاولة لمواجهة تلك التحديات، بما في ذلك:

- زراعة جزء من أراضيهم ليس إلا من أجل خفض التكاليف.
- الاستعانة بأفراد الأسرة لإنجاز العمل بدلاً من العمال.
- تصدير منتجاتهم، وهو حلّ مثالي لضمان استدامة عملهم.

مزارع الحيوانات والمواشي والدواجن

عمد أشخاص فقدوا وظائفهم أو ودائعهم في المصارف إثر الأزمة الاقتصادية المستمرة، إلى إنشاء عدّة مزارع للحيوانات تضمّ الأبقار والماعز والدواجن والأرانب. وبسبب عدم قدرتهم على إيجاد فرص عمل جديدة، قرّروا إطلاق مؤسساتهم الخاصة.

عندما أنشأوا مزارعهم، ظنّوا أنّ مشاريعهم قد تخلق فرص عمل للآخرين

في منطقتهم، ولكنهم ما لبثوا أن أدركوا انهم يؤدّون معظم الوظائف بأنفسهم، أو بمساعدة أفرادٍ من أسرّتهم من أجل خفض التكاليف التشغيلية.

كذلك، في ما يتعلّق بآثار الأزمة على دورة الإنتاج، عبّر المشاركون عن اختلاف هذه الآثار بشكل كبير بحسب المنتج - فالحليب مثلاً لا يزال الطلب عليه مرتفعاً، بينما أضحى البيض باهظ الثمن وغالباً ما يتم بيعه بخسارة.

التحديات والصعوبات: أشار المشاركون إلى صعوبة الحصول على

الأعلاف، وهي مشكلة فاقمها المسؤولون الحكوميون الذين يقدّمون

أعلافًا حيوانية مدعومةً ولكن بجودة منخفضة، بالإضافة إلى الكلفة

المتزايدة للإنتاج (مثل كلفة الحاويات وعلب الكرتون للبيض، والأواني البلاستيكية للحليب).

'يساوي سعر علبة الكرتون حالياً سعر خمس بيضات!' —مزارع دواجن من حيداب

تربية النحل

تعدّ أكثرية مربّي النحل في حيداب من النحالين الحديثين نسبياً. فقد بدأ البعض بتربية النحل كهواية، غير أنها تحوّلت إلى مصدرٍ رئيسٍ لكسب الرزق بعد أن فقدوا وظائفهم، ما دفع كثيرين منهم للعودة إلى قراهم.

التحديات والصعوبات: تعود التحديات الرئيسية التي تواجه مربّي النحل

في حيداب إلى الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة، إلى جانب الصعوبات الأخرى المتعلقة بسرقة قفائر النحل وأنواع المبيدات المستخدمة.

تصنيع الأغذية: المؤن المنزلية

لقد انتشرت صناعة المونة المنزلية بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية في حيداب، مدفوعة بارتفاع مشاركة النساء اللواتي لجأن إلى هذا القطاع لكسب مدخول إضافي وإعالة أسرهن. وتشمل منتجات المونة المنزلية في حيداب: الزعتر والكشك والمخللات والبادنجان المكدوس ودبس الرمان والطماطم والمربى ومنتجات الألبان. وتحمل بعض هذه الشركات أسماء تجارية، مثل 'بيوس فود' Bibos' Food، و'أطايب'، و'مونتنا عطريقتنا'. وبالنسبة للعاملات في مجال المونة المنزلية، فإن معظمهن لا يحملن شهادات عليا، باستثناء امرأة واحدة في حيداب. نظمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قبل عامين ورشة عمل في حيداب حول متطلبات الصحة والسلامة، إلى جانب كيفية احتساب التكاليف، والتسعير للعاملين في قطاع المونة المنزلية.

التحديات والصعوبات: أشار المشاركون في هذا القطاع إلى تحديين رئيسيين: (1) العائدات منخفضة نسبياً نظراً لحجم العمل والكلفة. (2) عملية تسجيل العلامات التجارية بطيئة ومُضنية، ما يُبقي الكثير من المنتجات من دون علامة تجارية، وهذا يؤثر بدوره على الأسعار.

'يمكننا بيع منتجاتنا بأسعار أفضل إذا حملت علامات تجارية.'

—عاملة في قطاع المونة المنزلية من حيداب

التقطير

يعدّ تقطير زهر البرتقال والورد والأعشاب المعطرة والعنب (لصنع العرق، وهو مشروب كحولي تقليدي) صناعة صغيرة قديمة في حيداب، وغالباً ما يقوم به الرجال. ووفقاً للسكان، لطالما كان التقطير 'مهنة جيدة' توفر دخلاً لائقاً، غير أنه لم يعد اليوم مجدياً، ويعود ذلك إلى التحديات والصعوبات التي تواجه هذا القطاع.

التحديات والصعوبات: ارتفاع كلفة الأعشاب والأزهار التي لا يمكن شراؤها إلا من البقاع والمدن الساحلية، إلى جانب ارتفاع كلفة قوارير الزجاج والأوعية.

التعامل مع التحديات: غالباً ما يلجأ رواد الأعمال بحكم الضرورة العاملين في التقطير إلى خفض كمية الإنتاج، بالإضافة إلى تفضيل خلاصات الزيت المركزة على منتجات الماء المقطر.

الفنون والصناعات الحرفية: صناعة الصابون

لقد انتعشت صناعة الصابون في حيداب خلال العامين الماضيين على اثر تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية ورشة عمل دامت شهرين حول صناعة الصابون في جزين. وشجعت ورشة العمل النساء على الانخراط في هذه الصناعة، بعد أن استقرّ الكثير منهنّ في قراهنّ بسبب جائحة كوفيد-19 والصعوبات الاقتصادية.

وصمّم رواد الأعمال بحكم الضرورة العاملون في صناعة الصابون في حيداب على الارتقاء بصناعة الصابون التقليدية. فقد عمدوا إلى التحسين والابتكار من خلال تسجيل الأسماء التجارية لمنتجاتهم، مثل: 'أنسي' 'Ansi (صابون لعلاج البشرة والعناية بها، مصنوع من زيت الزيتون والعسل والحليب وخلصات الأعشاب) و'سبوليو' 'Spolio (صابون سائل مصنوع من زيت الزيتون ومكوّنات أخرى).

التحديات والصعوبات: تنقسم التحديات التي تواجه هذا القطاع بشكل أساسي إلى فئتين. تتعلّق الأولى بالأزمة الاقتصادية الحادة وتأثيرها على تكاليف الإنتاج، أما الثانية فتتعلّق بصعوبة تسجيل العلامات التجارية، ويعود ذلك أولاً إلى البيروقراطية الحكومية.

'أردتُ تصميم حاوية بلاستيكية خاصة لعلامتي التجارية، لكنها كانت باهظة الثمن للغاية، لذا عدلت عن ذلك'. —صانعة صابون من حيداب

التعامل مع التحديات: من أجل مواجهة هذه التحديات، يعتمد رواد الأعمال بحكم الضرورة إلى خفض كمية إنتاج الصابون، لأنهم يرفضون المساومة على الجودة بعد أن اكتسبوا ثقة عملائهم.

بكلماتهم الخاصة: قصة نجاح مؤسّسي علامة 'أنسي' Ansi

'أنا أثابر في عملي، ودائمًا ما أتصفّح الإنترنت لتطوير أفكار. لقد اشتريت آلة للتطريز على المناشف لكي أقوم بلفّ الصابون وتسليمه في توبيب جميل'.

'أشارك في المعارض، وأبيع المنتجات بكميات كبيرة تحت اسم علامة تجارية أخرى لأنه لم يتم تسجيل اسم علامتي حتى الآن'.

'لقد وسّعت قاعدة عملائي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في لبنان والخارج'.

'يسعدني أنه على مدار ثلاث سنوات، وصلت إلى مركز يمكنني من خلاله منافسة خان الصابون في طرابلس (أحد أهم أسواق بيع الصابون)'.

'ينبغي أن نكون مبدعين ومثابرين من أجل تعزيز صناعتنا'.

II احتياجات ومتطلبات كل قطاع

برزت في كل قطاع متطلبات محدّدة، إلى جانب مطالبة الجميع بتلبية حقوقهم الأساسية كمواطنين.

قطاع الزراعة

- اعتماد خطة أوسع نطاقًا على المستوى الوطني لجميع المحاصيل التي ينبغي زراعتها، إضافةً إلى المنتجات ذات الصلة الواجب تصنيعها.
- وضع خطة لتوزيع هذه المنتجات.
- مسح الإنتاج الحالي، الأمر الذي من شأنه أن يكون بمثابة أساس لإنشاء شبكة تجارية.
- تسهيل التعاون بين جميع الأفضية في المنطقة.
- تعزيز الاكتفاء الذاتي في الزراعة من خلال تشجيع البلديات على زراعة القمح ضمن نطاقها.
- الاستفادة من الأعشاب العطرية المتوقّرة في جبال حيداب.

قطاع مزارع الحيوانات والمواشي والدواجن

- تعزيز الاكتفاء الذاتي في ما يتعلّق بالحيوانات والأعلاف.
- إنشاء مزارع كبيرة للماعز والأبقار وتصنيع منتجات الألبان.
- تأمين وزارة الزراعة للأعلاف المدعومة في الوقت المناسب (قامت الوزارة، بالتعاون مع بعض المنظمات غير الحكومية، بتمويل شراء الماعز وتوزيعه على المزارعين في حيداب، ولكن العديد منهم اضطر إلى بيعها بسبب عدم تمكنهم من الحصول على الأعلاف المدعومة).
- تعزيز تسويق المنتجات الوطنية، وذلك عبر تكليف جمعية أو شركة بتسويق وبيع المنتجات اللبنانية الموثوقة عبر الإنترنت.

'يُعتبر هذا النوع من الدعم [دعم الأعلاف] بالغ الأهمية. فإذا أعطيتني أبقاراً الآن، لن آخذها لأنني لا أملك المال لإطعامها!'
—مزارع من حيداب

تصنيع الأغذية والمؤن المنزلية والتقطير

- زراعة الورود في الخيم للتقطير.
- بناء معمل تقطير كبير لجميع أنواع الأعشاب والأزهار.
- تعزيز الممارسات الزراعية الحديثة والمتطورة.
- تعزيز تربية الأسماك وأنظمة الزراعة المائية.
- تشجيع زراعة أشجار الباولونيا التي تعدّ مصدراً متدني الكلفة للأخشاب.
- إنشاء أحواض الأزولا التي تنتج مكملًا يضاف إلى الأعلاف.
- الحصول على الكهرباء ومولدات الطاقة.

الفنون والصناعات الحرفية (صناعة الصابون)

- إنشاء معمل للخياطة.
- إنتاج العبوات الزجاجية بكميات كبيرة.
- تحديث التشريعات ذات الصلة.

III أبرز المخاوف

أدت الأزمة الاقتصادية والمالية غير المسبوقة التي يواجهها اللبنانيون إلى شعور واسع النطاق بانعدام الأمن والشك بالمستقبل، بما في ذلك المخاوف بشأن الأمن الغذائي والصحي، وتزايد الجرائم والعنف، والمستقبل الغامض، ولاسيما القلق بشأن رفاه أطفالهم. ومن الجدير ذكره أنه في حيداب (ذات الأغلبية المسيحية)، عبّر كثيرون عن تخوّفهم من أن يتمّ اقتلاعهم من أرض أجدادهم، وهو أمر لم تتمّ الإشارة إليه في المناطق الريفية الأخرى التي شملتها الدراسة، والتي كانت ذات أغلبية مسلمة.

IV التوصيات السياساتية

- تعزيز سياسة التنمية الشاملة على الصعيد الاجتماعي: ينبغي لبرامج الدعم الحكومية التركيز على التنمية الريفية، الأمر الذي من شأنه أن يسهّل زيادة التعاون بين القرى الصغيرة، وبالتالي التخفيف من التوترات القائمة. تتطلّب استراتيجيات التنمية الشاملة التزاماً تاماً من صانعي السياسات على المستوى المحلي لمعالجة التهميش والتمييز. وتعدّ هذه السياسات جوهرية لخلق بيئة أعمال ريفية متناغمة تسمح لرواد الأعمال بخدمة مجتمعاتهم المحلية والمناطقية والاستفادة منها.
- تعزيز جمعيات المزارعين وإدماجها في سلاسل القيمة الخاصة بتصنيع الأغذية: تتضمّن هذه العملية تعزيز التعاون بين قطاع الزراعة وغيره من القطاعات (مثل قطاع تصنيع الأغذية)، وكذلك بين المناطق. يهدف هذا النهج إلى تشجيع التعاون عبر قطاع الأغذية الزراعية بغية تحديد الفرص وتذليل العقبات أمام الأسواق الجديدة والموارد المالية، بالإضافة إلى التشجيع على إبرام العقود القانونية المبسّطة والاتفاقيات الثنائية.
- وبالتوازي أيضاً، تعزيز التعاون بين مزارعي المنتجات العضوية المحليين والمؤسسات والشركات العامة والخاصة الأخرى، مثل المدارس والمستشفيات والنوادي الرياضية ومراكز التغذية.
- بالنسبة إلى قطاع التقطير، يتعين إقامة صلة بين المناطق الريفية ومعامل التقطير النهائية.
- كذلك، من الأهمية بمكان إقامة صلة بين الأعمال التجارية الريفية والمستخدمين النهائيين، مثل المصنّعين والمصدّرين.
- القيام ببرامج بناء القدرات، من ضمنها التعليم والتدريب التقني والمهني في الفنون والصناعات الحرفية، والتسويق والزراعة وتربية النحل.
- تعزيز السلطة المحلية والتكامل الاقتصادي المستدام من خلال وضع سياسات خاصة بالقطاعات ضمن إطار عمل استراتيجي يستهدف البلديات واتحادات البلديات. على أن هذا النهج من شأنه أن يحسّن قدرة

رواد الأعمال الريفيين على التخطيط وإدارة المخاطر. ويتعين على أطراف ثالثة تطبيق إجراءات رصد وتقييم أكثر صرامة للإشراف على المنح التي تتلقاها الحكومة من أجل التنمية الريفية.

- يمكن لفرص العمل الريفية وغير الزراعية الجديدة أن تؤدي دورًا مميزًا، وتمثل السياحة الزراعية مثالًا جيدًا في هذا السياق: حيث تستطيع مصانع النبيذ ومواقع التخيم والأنشطة الريفية (كقطف التفاح) أن تجذب السياح المحليين والدوليين. ومن شأن ذلك أن يشجع بدوره فرص العمل التجارية ذات الصلة، كالفنادق والضيافة.
- ومن الأمور الهامة جذب المستثمرين المحتملين نحو المناطق الريفية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من الأدوات الداعمة لتشجيع ريادة الأعمال وتطويرها، مثل الخدمات الصديقة للعملاء، والمبادرات المالية غير التقليدية، إلى جانب العلاقات مع الشركاء.
- دعم تبني الممارسات الزراعية المبتكرة وتعزيز الاستغلال الفعّال للموارد. ويمكن تحقيق ذلك عبر إقرار تشريعات حول مسائل مثل الزراعة العضوية، كنظام الاعتراف بهذه المنتجات والمصادقة عليها وحمايتها.
- الترويج لحملة توعية وطنية واستراتيجيات تسويق من أجل تشجيع استهلاك الأغذية العضوية وغيرها من المنتجات، بهدف زيادة طلب المستهلكين عليها.
- من الواجب تشجيع المزارعين العضويين على تأسيس جمعيات أو تعاونيات لإنشاء علامات تجارية معنية بالمنتجات العضوية والصديقة للبيئة يمكن توزيعها في محلات البقالة والمطاعم المحلية.
- تعزيز التوافق من خلال تنظيم مناقشات بين المؤسسات وأصحاب المصلحة. يمكن تحقيق ذلك عبر التواصل مع الجامعات والمنظمات غير الحكومية بغية تحسين تقديم الدعم التنموي. أخيرًا، يُعدّ كلٌّ من الرصد والتقييم والحوار أساسًا للاستمرار في إحراز التقدّم نحو تحقيق أهداف محددة في كل قطاع اقتصادي.